الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
الدورة العادية الثانية

محضر اجتماع
لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية
عدد 09

*** تاريخ الاجتماع:** الأربعاء 10 جانفي 2024

*** جدول الأعمال:**

- الاستماع إلى ممثلين عن وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج ووزارة الاقتصاد والتخطيط حول مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على الاتفاق الإطاري حول المساعدة العمومية للتنمية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية كوريا (عدد 49-2023)،

*** الحضور:**

- الحاضرون: 08
- المعتذرون: 02
- الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: 00

*** افتتاح الجلسة:** الساعة 10 و25د

*** رفع الجلسة:** الساعة 12 و20 دق

I. مداولات اللجنة:

عقدت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية جلسة يوم الأربعاء 10 جانفي 2024 خصّصتها للاستماع إلى كل من المكلف بالإدارة العامة للعلاقات مع دول آسيا والمنظمات الآسيوية والمدير المكلف بشرق آسيا وأوقيانوسيا بوزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج وإلى المديرة العامة للتعاون الثنائي الأوروبي بوزارة الاقتصاد والتخطيط حول مشروع هذا القانون الأساسي.

وفي مداخلة أولى، أوضح ممثلو وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج أن مشروع هذا القانون يُحدّد الإطار القانوني لتواجد مكتب الوكالة الكورية للتعاون الدولي بتونس وواجبات كل طرف لتسهيل عملية التعاون، مشيرين إلى أن كوريا دولة صديقة تتميز بإمكانيات هامة في عدّة مجالات على غرار الرقمنة والتجديد التكنولوجي والحوكمة وتنمية القدرات... والتي تمثّل فرصا عديدة للتعاون التنموي مع تونس. وذكّروا بأهم المشاريع المنجزة في إطار التعاون التونسي-الكوري على غرار مشروع المنظومة الالكترونية للشراءات على الخطّ TUNEPS، مضيفين أنه سيتم الشروع قريبا في إنجاز مشروع رقمنة السجّل العقاري في تونس.

ومن جهتها، تولت ممثلة وزارة الاقتصاد والتخطيط تقديم عرض شمل الإطار العام للتعاون التونسي-الكوري وأهم مجالاته وأشكاله، حيث تم فتح مكتب للوكالة الكورية للتعاون الدولي بتونس سنة 2008، علما وأن هذه الوكالة هي مؤسسة حكومية أنشئت سنة 1991 بهدف تنفيذ وتجسيد المنح والمساعدات التي تقدمها كوريا على الصعيد الدولي ولديها 46 مكتبا بالخارج.

وقد شهدت علاقات التعاون التونسي-الكوري منذ سنة 2008 تطورا من خلال مساهمة الوكالة في مجهودات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتونس ودعم تكنولوجيات الاتصال والمعلومات وتطوير القدرات والاستفادة من التجارب الكورية في مختلف المجالات التنموية. وشملت هذه المساهمة عددا من مجالات التعاون من أهمها دعم الحوكمة وتطوير أداء الإدارة والرقمنة والتجديد التكنولوجي ودعم القدرات في مجالات التنمية الاقتصادية والصناعية (النقل، الطاقة...) وإحداث مواطن الشغل، إضافة إلى تطوير الاقتصاد الأخضر وحماية البيئة ودعم الإنتاجية في القطاع الفلاحي والصيد البحري.

كما أوضحت ممثلة الوزارة أن أشكال هذا التعاون الثنائي متنوعة، حيث يشمل:

- برامج لتكوين القدرات ودعمها،

- برامج للمتطوعين (في مجالات مختلفة كاللغات والرياضة والثقافة والتربية والتكوين والطبخ وغيرها)،

- هبات عينية (معدات صحية وإعلامية....)،

- مشاريع تعاون فني (دراسات/مشاريع نموذجية)،

- مشاريع تعاون ثنائية/مشاريع تعاون تقوم بإنجازها هياكل دولية وأممية،

- مشاريع الوكالة الكورية للتعاون الدولي/مشاريع تعاون أخرى بين بعض الهياكل التونسية ونظيراتها الكورية (على غرار المركز التونسي الكوري للإدارة الالكترونية بالتعاون بين وحدة الإدارة الالكترونية والوكالة الكورية للمعلومات التابعة لوزارة الداخلية والسلامة الكورية 2020-2022).

وخلال النقاش، تقدم أعضاء اللجنة بجملة من الملاحظات والاستفسارات تمحورت أساسا حول تقييم نتائج هذه التجربة للتعاون التونسي-الكوري في المجالات التي شملها منذ انطلاقه إلى الآن وحول الإمكانيات المتاحة لتوسيعها وتطويرها في المستقبل.

وتطرقوا كذلك إلى ما سُجّل من نقائص على مستوى منظومة الشراء العمومي على الخط TUNEPSخاصة فيما يتعلق بجودة المشاريع العمومية المنجزة نظرا لارتباطها بالأمر المتعلق بالصفقات العمومية الذي ينص على اختيار العرض الأقل كلفة وليس العرض الأفضل. كما لاحظوا أنه، رغم ما سُجّل من إيجابيات لهذه المنظومة خاصة على مستوى شفافية المعاملات، فإن مشكل البطء والتعطيل في إنجاز المشاريع لا يزال متواصلا وهو ما يستوجب التشخيص الجدي والوقوف عند سلبيات ونقائص هذه المنظومة، التي تهم عددا هاما من الإدارات والمؤسسات والناشطين الخواص، ومراجعتها والقيام بالإصلاحات الضرورية لجعلها أكثر نجاعة.

وفي تدخلات أخرى، تساءل عدد من أعضاء اللجنة عن مدى إجحاف الشروط المنصوص عليها ضمن الاتفاق الإطاري بالنسبة إلى تونس وعن الأهمية التي تكتسيها مثل هذه الاتفاقيات التي تبرمها بلادنا مع الدول الآسياوية وخاصة فيما يتعلق بمدى انعكاسها على العلاقات التونسية-الافريقية.

وفي تفاعلها مع مداخلات أعضاء اللجنة التي تعلقت بمشاريع التعاون مع الوكالة الكورية والمجالات التي شملتها، أفادت ممثلة وزارة الاقتصاد والتخطيط أنه تم التوفّق في إنجاز جملة من المشاريع في حين لا يزال عدد آخر منها في طور الإنجاز. وتتمثل أهم المشاريع المنجزة في:

- مشروع نموذجي لإعادة تهيئة الغابات وزراعة أشجار البلوط والفلين مع المعهد الوطني للبحوث في الهندسة الريفية والمياه والغابات (2014-2018 بمبلغ 2 مليون دولار)،
- مشروع نموذجي لرسكلة المعدات الالكترونية مع الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات (2010-2016 بكلفة 3.8 مليون دولار)،
- مشروع منظومة e-people لدعم مجالات الحوكمة الرشيدة والتبليغ عن حالات الفساد مع وحدة الإدارة الالكترونية برئاسة الحكومة (2015-2018 بمبلغ 5 مليون دولار)،
- مشروع تعزيز الحكم الديمقراطي والمساءلة العمومية مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2016-2019 بمبلغ 3.8 مليون دولار)،
- إنجاز دراسة للتحكم في الطلب على الكهرباء ومشروع نموذجي لاستعمال تقنية تكييف الهواء بالتخزين البارد مع الشركة التونسية للكهرباء والغاز (2013-2016 بكلفة 2 مليون دولار).

أما بالنسبة إلى المشاريع التي لا تزال في طور الإنجاز، فهي تتمثل أساسا في:

- المرحلة الثانية من مشروع المنظومة الالكترونية للشراءات العمومية على الخط TUNEPS مع الهيئة العليا للطلب العمومي (2019-2023 بمبلغ 2.5 مليون دولار)،
- مشروع المنصة الوطنية للتدريب على الخط e-learning مع المدرسة الوطنية للإدارة (2020-2024 بمبلغ 5 مليون دولار)،
- مشروع دعم المنظومة المعلوماتية الخاصة بالملكية الصناعية مع المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية (2023-2026 بمبلغ 3.7 مليون دولار)،

- مشروع دعم سياسات التشغيل وإحداث مواطن شغل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالتعاون مع منظمة العمل الدولية (2022-2025 بمبلغ 4.3 مليون دولار).

كما أكدت ممثلة وزارة الاقتصاد والتخطيط أنه علاوة على ما سبق ذكره من مشاريع، فقد تمت برمجة مشاريع أخرى مع الوكالة من أهمها:

- إنجاز المرحلة الثانية من مشروع المنظومة الالكترونية للتفاعل والتواصل مع المواطن e-people مع رئاسة الحكومة بهدف تطوير وظائف المنظومة وجعلها أكثر ملاءمة لمتطلبات مستعمليها من الموظفين والمتعاملين مع الإدارة،
- إنجاز مركز امتياز للتدريب Centre d'Excellence مع الهيئة العليا للطلب العمومي بهدف تطوير وتوسيع نطاق تجربة TUNEPS للشراءات العمومية عبر الخط.

من جهتهم، أكد ممثلو وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج أن العلاقات الثنائية ضرورية في مجال التعاون الدولي وأنه لا بد من العمل على دعم علاقاتنا مع شركائنا وعلى مراكمة تجارب التعاون والاستثمار فيها واتخاذ الإجراءات اللازمة لمراجعتها وتطويرها بعد تقييمها، موضحين أن تقييم نتائج الاتفاقيات المبرمة على الاقتصاد الوطني يتطلب وقتا طويلا ودراسة معمقة.

وأضافوا أن الدولة التونسية هي الجانب الذي عليه المبادرة بالقيام بالإصلاح والتعديل اللازم لمعالجة النقص المرصود في مردودية أي مشروع من مشاريع التعاون، مذكرين أن المهمة الأساسية لوزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج تتمثل في تحديد الإطار القانوني العام للتعاون الدولي والدفع بالديبلوماسية الاقتصادية نحو الأفضل، وأن عملية التقييم والتدقيق هي من مهام الوزارة المشرفة على إنجاز مشروع التعاون.

وبخصوص الاستفسار عن التركيز على جانب الرقمنة في هذا الاتفاق، أفادوا أن علاقاتنا الدولية تشمل عديد المجالات مع مختلف الدول الأخرى وأن اختيار مجال مثل هذه المساعدات يعود بالأساس إلى الدول المانحة باعتباره من صميم اختصاصها، حيث أن كوريا من الدول المختصة والرائدة في مجال الرقمنة، على غرار ما تقدمه الصين في المجال الصحي أو هولندا في المجال البيئي إلى تونس في إطار علاقات التعاون الثنائي التي تجمعنا بهما.

من جهتها، أوضحت ممثلة وزارة الاقتصاد والتخطيط أنه في مجال التعاون الدولي يتم الحرص على ضرورة توفّر الانسجام بين أولويات بلادنا وحاجياتها وما توفره الدولة المانحة، مشيرة إلى أنه يجب القيام بدراسات لمعرفة الميادين التي يمكن اقتراحها بهدف توسيع مجال التعاون التونسي-الكوري. كما أكدت أن الطرف التونسي قام في مرحلة أولى بتقييم لبعض المشاريع التي هي في طور الإنجاز أفضى إلى رصد بعض النقائص التي سيتم العمل على تلافيها خلال استكمال إنجاز هذه المشاريع في المرحلة القادمة، مذكّرة أن من أهم التحديات في هذا المجال هو كيفية ضمان ديمومة مشاريع التعاون واستمراريتها.

أما بالنسبة إلى منظومة الشراء العمومي على الخط TUNEPS، أوضحت أنه رغم السلبيات والمحدودية التي لوحظت بشأنها، فقد تم تسجيل تطوّر ملحوظ في المؤشرات الكمية لاستعمالها منذ دخولها حيز الاستغلال، حيث أن الإحصائيات المتوفرة تفيد أنه في ديسمبر 2022 بلغ العدد الجملي للمشترين العموميين المسجلين على المنظومة 1417 كما بلغ العدد الجملي للمزودين 14822 في حين بلغ عدد طلبات العروض 8183 طلبا، ومع ذلك فإن المساعي المبذولة من قبل كل الأطراف المعنية متواصلة بهدف مزيد تحسين هذه المنظومة وتطويرها والرفع من نجاعتها.

وفيما يتعلق بالشروط المنصوص عليها ضمن الاتفاق، أوضح ممثلو الوزارتين أنها لا تعتبر مجحفة وأنها شروط عادية معمول بها في عديد الاتفاقيات الأخرى سواء لبلادنا أو لبلدان أخرى. كما أوضحوا أن التوفّق في إقناع الشركاء الأجانب لإبرام اتفاقيات تعاون دولي يستوجب توفير الظروف المناسبة والأرضية الملائمة وهو ما تسعى إليه بلادنا لإقامة علاقات شراكة ناجحة ومثمرة.

وفي علاقة بمدى تأثير مثل هذه الاتفاقيات مع الدول الآسيوية على علاقات التعاون التونسية-الافريقية، أكدوا أن مراكمة بلادنا لمثل هذه التجارب سيكون لها الأثر الإيجابي على علاقاتنا مع الدول الافريقية، حيث ستوفر لنا، بفضل الخبرة المكتسبة، المزيد من الفرص الاستثمارية الجديدة في السوق الافريقية سواء بمبادرات تونسية أو في إطار مشاريع شراكة تونسية-كورية.

وتفاعلا مع تأكيد أعضاء اللجنة على ضرورة القيام بما يكفي من التحري في مواصفات الأجهزة والمعدات التي يوفرها شركاؤنا بمقتضى مثل هذه الاتفاقيات وفي مدى تلاؤمها مع الواقع التونسي ومدى قابليتها للاستغلال لمدة معقولة، أوضح ممثلو الوزارتين أن الإدارة التونسية هي من تحدد الخصائص الفنية وهي المسؤولة عن مراقبة تلك المعدات والتحري حول مدى مطابقتها للمواصفات المتفق عليها عبر إيفاد فرق مختصة إلى تلك البلدان للتأشير على استقبالها من عدمه.

وفي تطرقها إلى الآفاق المستقبلية للتعاون التونسي-الكوري، أفادت ممثلة وزارة الاقتصاد والتخطيط أنه بالإمكان مزيد تعزيز هذه التجربة الناجحة وذلك عبر:

- تطوير الرقمنة في مختلف المجالات (النقل الذكي)،

- تطوير تبادل الخبرات والتعاون في المجال الفلاحي والبيئي،

- دعم مشاريع التعاون الثلاثي التونسي-الكوري-الافريقي خاصة في ظل اهتمام الجانب الكوري بدفع التنمية في القارة الإفريقية وتعهداتها في إطار التعاون الاقتصادي بين كوريا وإفريقيا KOAFEC،

- مزيد دعم التعاون في مجالات الابتكار والبحث العلمي والتجديد التكنولوجي،

- دعم آليات التعاون لمرافقة المؤسسات الناشئة ودعم المبادرة الخاصة.

هذا وقد توجّه أعضاء اللجنة، بمناسبة جلسة الاستماع حول مشروع هذا القانون، بالتوصيات التالية:

- ضرورة توخي التفكير الاستراتيجي لإحداث النقلة النوعية الحقيقية بالمواطن التونسي وتحديد التوجهات الاستراتيجية لبلادنا حتى نمهد الطريق لسن قوانين ذات بعد استراتيجي تمكننا من تحقيق الأهداف المرسومة، على غرار ما حققته ماليزيا أو فنلندا أو غيرهما من الدول.

- ضرورة القيام بالإصلاحات اللازمة لمنظومتنا التربوية للارتقاء بها إلى مستوى يمكننا من وضع مشروع مجتمعي متكامل وناجح على المدى البعيد وقادر على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

- ضرورة تشجيع الكفاءات التونسية التي أثبتت قدرتها على الاستثمار والنجاح في عدد من المجالات التي شملتها بعض الاتفاقيات عوض الالتجاء إلى الدول الأجنبية.

وفي ختام الجلسة، قررت اللجنة مواصلة النظر في مشروع القانون على أن يتم التصويت عليه والمصادقة على تقرير اللجنة حوله خلال جلسة قادمة. كما قررت برمجة جلسة استماع بخصوص مشروع القانون المتعلق بالبنايات المتداعية للسقوط.

II. قرار اللجنة:

قرّرت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية:

- تخصيص الجلسة القادمة للتصويت على مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على الاتفاق الإطاري حول المساعدة العمومية للتنمية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية كوريا (عدد 49-2023) والمصادقة على تقرير اللجنة حوله.
- طلب الاستماع إلى السيدة وزيرة التجهيز والإسكان أو من يمثلها وممثلين عن وزارة الشؤون الثقافية حول مشروع القانون المتعلق بالبنايات المتداعية للسقوط عدد 38-2023.

رئيس اللجنة **مقرر اللجنة**

شفيق الزعفوري **صالح السالمي**